مجلة الشروق للعلوم التجارية
الترقيم الدولي ISSN: 1687/8523
ترقيم دولي الكتروني Online :2682-356X
رقم الايداع بدار الكتب المصرية 2007/12870
البريد الالكتروني sjcs@sha.edu.eg
موقع المجلة : https://sjcs.sha.edu.eg/index.php
SH. A.
إكاديمية الشروق
عضو اتحاد الجامعات العربية
المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات

أثر الشمول المالي على الإدخار في مصر
دراسة قياسية (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

د. محمد سعد أبو الفتوح الفقي
مدرس الاقتصاد – المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات
أكاديمية الشروق
Dr.muhammed.saad@sha.edu.eg

كلمات مفتاحية :
الشمول المالي، إجمالي الإدخار، نموذج(ARDL)

التوثيق المقترح وفقا لنظام APA :
الفقي، محمد سعد أبو الفتوح (٢٠٢٣)، أثر الشمول المالي على الإدخار في مصر .. دراسة قياسية (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد الخامس عشر، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، أكاديمية الشروق، ص١٦١ – ٢٠٢.

أثر الشمول المالي على الإدخار في مصر
دراسة قياسية (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

د. محمد سعد أبو الفتوح الفقي
مدرس الاقتصاد – المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات
أكاديمية الشروق
Dr.muhammed.saad@sha.edu.eg

الملخص:

نال الشمول المالي اهتمام كبير خاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٧، بل أصبح من أكثر اهتمامات البنوك المركزية في مختلف دول العالم وكذلك المؤسسات المالية والنقدية الدولية. تهدف هذه الدراسة إلى تقدير قياس تأثير الشمول المالي على إجمالي الإدخار(% الناتج المحلي الإجمالي) في مصر خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) باستخدام النماذج القياسية للسلاسل الزمنية. و لتحقيق هذا الهدف تم استخدام إجمالي الإدخار كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة الممثلة للشمول المالي فقد تم بنائها عن طريق دمج أبعاد كل من الوصول المالي و الاستخدام المالي و العمق المالي باستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية (**Principal Component Analysis "PCA"**). وقام البحث على فرضية أساسية هي "الشمول المالي يعمل على زيادة المدخرات في المؤسسات المالية الرسمية". وخلص البحث إلى عدة نتائج من أهمها وجود علاقة تكاملية طوية الأجل بين مؤشرات الشمول المالي وإجمالي الإدخار وكذلك علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائيًا بين كل من مؤشرات توافر واستخدام الخدمات المالية وإجمالي الإدخار وعلاقة عكسية غير معنوية بين مؤشر العمق المالي و إجمالي الإدخار كما أوصى البحث بالاستمرار في سياسة تشجيع و تحفيز الشمول المالي للمواطنين خاصة عن طريق الوسائل الرقمية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي- إجمالي الإدخار- اختبارات استقرار السلاسل الزمنية- نموذج (**ARDL**).

The Impact of Financial Inclusion on Savings in Egypt Econometric Study (2004-2020)

Abstract:

Financial inclusion has received great attention, especially after the global financial crisis that began in the United States of America in 2007. Rather, it has become one of the most important concerns of central banks in various countries of the world, as well as international financial and monetary institutions. This study aims to estimate the impact of financial inclusion on gross saving (% of GDP) in Egypt during the period (2004-2020) using econometric time series models. To achieve this goal, gross saving were used as a dependent variable, while the independent variables representing financial inclusion were built by integrating the pillars of financial access, financial use and financial depth using the Principal Component Analysis "PCA" method. The study was based on a basic hypothesis: "financial inclusion increases saving in official financial institutions". The study concluded several results, the most important of which is the existence of a long-term co-integration relationship between the indicators of financial inclusion and gross saving, as well as a positive, statistically significant relationship between each of the indicators of availability and use of financial services and gross saving, and an insignificant inverse relationship between the financial depth indicator and Gross saving The study also recommended continuing the policy of encouraging and stimulating financial inclusion for citizens, especially through digital means.

المقدمة:

يهدف الشمول المالي إلى تمكين الطبقات الفقيرة للوصول والاستفادة من الخدمات المالية ، فيعتبر الشمول المالي من الأدوات الهامة التي تساعد الدول في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وضم الأفراد الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي كي يتمكنوا من الحصول على الخدمات المالية المقدمة من المؤسسات المالية خصيصاً لهم ،لذلك تقوم غالبية دول العالم بتبني الاستراتيجيات لنتمكن من تحقيق الشمول المالي.

بعد الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ ازداد الاهتمام العالمي بمسألة الشمول المالي حيث أصبح من الأهداف الأساسية للبنوك المركزية لدول العالم والمؤسسات النقدية والمالية الدولية، وقد بذلت الدول جهودًا من أجل إنجاح سياسة الشمول المالي عن طريق استفادة جميع فئات المجتمع من الخدمات المالية بل واستخدامها بفعالية وبتكلفة منخفضة ،لكن تعود فكرة الشمول المالي إلى "محمد يونس" في بنجلادش بمنح قروض صغير من أمواله الخاصة للنساء التي تعمل في قطاع المنسوجات ،ثم انتشرت هذه الفكرة فيما بعد في كثير من دول العالم. كان هذا الإجراء الأساس لظهور مصطلح الشمول المالي الذي يسعى لمساعدة الطبقات الفقيرة من الحصول والاستفادة من الخدمات المالية الأساسية.

و يقوم هذا البحث بتتبع الجهود التي بذلتها مصر في مجال تحقيق الشمول المالي وكذلك معرفة مدى الإنجاز الذي حققته في ذلك ،كما تحاول تسليط الضوء على أهمية الشمول المالي في زيادة معدلات الإدخار، حيث أن الإدخار من الأهمية بمكان في تحقيق النمو الاقتصادي فالتكوين الرأسمالي الذي تعتمد عليه اقتصادات الدول في تحقيق النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على الإدخار.

تتمثل **مشكلة البحث** في انخفاض معدلات الإدخار في مصر ،وبالتالي جاءت فكرة الدراسة بإيجاد وجود طريقة لرفع معدلات الإدخار وتم اختيار الشمول المالي باعتباره أحد محفزات النمو الاقتصادي ،حيث أن للشمول المالي دورًا هامًا لجميع فئات المجتمع ،فالمدخرون يستطيعوا وضع مدخراتهم في البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى بكل الطرق المتاحة ،ومن ناحية أخرى يسهل حصول المستثمرين على الخدمات المالية المقدمة من البنوك مما يساعد في تسريع المشروعات الاستثمارية بالدولة.

في ضوء **إشكالية** و**أهداف** البحث ، تم صياغة **الفروض التالية** :

١.يوجد تأثير سلبي بين المؤشر المركب لتوافر الخدمات المالية وإجمالي الإدخار.

٢.يوجد تأثير سلبي بين المؤشر المركب لاستخدام الخدمات المالية وإجمالي الإدخار.

٣.يوجد تأثير سلبي بين المؤشر المركب للعمق المالي وإجمالي الإدخار.

يوجد عدد من **الأهداف** ممكن إيجازها في التالي:

١. التعرف على الإطار المفاهيمي للشمول المالي (مفهوم-أهداف-نتائج).
٢. التعرف على جهود و سياسات مصر من أجل تحقيق الشمول المالي.
٣. معرفة أثر الشمول المالي على الإدخار خلال فترة الدراسة بتقدير نموذج قياسي.

تنبع **أهمية** الدراسة من أهمية الموضوع الذي تناقشه ألا وهو "أثر الشمول المالي على إجمالي الإدخار"، حيث إن كل دول العالم عامة و الدول النامية خاصة تهتم بقضية الشمول المالي وأثره الإيجابي على الاستقرار (الاقتصادي-المالي-الاجتماعي-السياسي) بخاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧-٢٠٠٨).

لتحقيق أهداف البحث ،و لمعالجة مشكلة البحث ،اعتمدت الدراسة على **المنهج** الاستنباطي. واستخدم البحث **أسلوب** دراسة الحالة للتعرف على جهود مصر لتحقيق الشمول المالي ومعرفة الاستراتيجيات المتبعة في ذلك. كما استخدم البحث **الأسلوب** الوصفي والتحليلي لاستعراض وتحليل البيانات الخاصة بمؤشرات الشمول المالي التي تم الحصول عليها من تقارير البنك الدولي للإنشاء والتعمير عن الشمول المالي. كما استخدمت الدراسة **النماذج** القياسية المبنية على تحليل السلاسل الزمنية حيث تم استخدام منهج الحدود(**The Bounds Testing Approach**) ،وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (**The Autoregressive Distributed Lag Model**) والذي يعرف اختصارًا **ARDL Model**)).

تم تقسيم البحث إلى أربعة محاور كالتالي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للشمول المالي والدراسات السابقة.

المحور الثاني: جهود مصر لتحقيق الشمول المالي.

المحور الثالث: تحليل لبعض مؤشرات الشمول المالي في مصر.

المحور الرابع: نموذج قياسي لمعرفة أثر الشمول المالي على إجمالي الإدخار (% الناتج المحلي الإجمالي).

١. المحور الأول الإطار المفاهيمي والدراسات السابقة:

١.١.مفهوم الشمول المالي:

تتعدد تعريفات الشمول المالي باختلاف الجهة الصادر منها ،فالبنك الدولي عرفه "نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية" (بن رجب،٢٠١٨،ص٤). كذلك هناك تعريف مجموعة العشرين "نفاذ كافة فئات المجتمع و الميسورة منها إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة". أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقد عرفته "العملية التي يتم من خلالها تعزيز النفاذ إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة ،تضم التوعية والتثقيف المالي ،وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي(برنيه و آخرون،٢٠١٩،ص٢).

مما سبق يستخلص أن الشمول المالي يعني تسهيل تقديم الخدمات للأفراد في مختلف المؤسسات المالية من حيث الوقت والسعر مهما كانت حجم المبالغ أو الأموال المستثمرة صغيرة أو كبيرة ،بهدف استثمار هذه الأموال ،ليعود ذلك بالفائدة على الفرد المستثمر والمؤسسة المالية بشكل خاص ،وعلى المجتمع بشكل عام.

أي أن الشمول المالي هو تيسير تقديم الخدمات المالية لجميع المواطنين مع المؤسسات المالية المختلفة من حيث الوقت والسعر دون النظر لحجم الأموال المستثمرة أو المدخرة سواء كانت صغيرة أم كبيرة ،مما يعود بالنفع لكل من الأفراد والمؤسسات المالية خاصةً ،وكذلك للمجتمع.

١. ٢.الأهمية:

المشاركة في زيادة دخول المواطنين مما يزيد من استهلاكهم ،مما يحفز الاقتصاد. وكذلك العمل على دمج المشاريع والمؤسسات التي تمارس نشاطها بشكل غير رسمي بالاقتصاد الخفي مما يزيد من الإيرادات من الضرائب ،وبالتالي يصحح

البيانات الخاصة بالناتج المحلي. مما يعمل على المشاركة في علاج مشكلة الفقر بدخول الفقراء إلى السوق عن طريق قيامهم بالمشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر. وتظهر الأهمية للشمول المالي في المحورين التالين(الشمري-جاسم،٢٠١٨،ص ١٤٨):

- ❐ المحور الاجتماعي: أي ما يخص تحسين المستوى المعيشي للعملاء وبالأخص الفقراء منهم؛
- ❐ المحور الاقتصادي: حيث يساعد في النمو الاقتصادي نتيجة ارتفاع الكفاءة المالية.

١ .٣.الأهداف:

ضمان حصول كل فئات المجتمع وبالأخص الفقراءعلى الخدمات والمنتجات المالية، ما قد يساعد على تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية، كذلك ضمان حصول الفقراء على مصادر التمويل التي قد يحتاجونها مما يساعد على تحسن ظروف معيشتهم ،كما يعمل على الترغيب في العمل الحر ما قد يساهم في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ،كما يقوم بمساندة كل من المؤسسات الصغيرة والمتناهية في الصغر في توسيع استثماراتهم ،كذلك المساعدة بصورة فعالة في علاج مشكلة الفقر مما يحسن من رفاهية الفرد والمجتمع(الشرفا-عجور،٢٠١٩،ص٢). كما يعمل على المساهمة في تحقيق الاستقرار للنظام المالي ،حيث يتحقق ذلك كلما زادت نسبة السكان المستخدمين للخدمات المالية (بولصنام،٢٠٢١، ص٦٨٥).

١ .٤.الأبعاد:

يتم تقسيم أبعاد الشمول المالي إلى مؤشرات ،لذلك هناك اختلاف لهذه المؤشرات تبعًا للجهة المصدرة لها ،أي أن أبعاد الشمول المالي التي أصدرها البنك الدولي تختلف عن التي أصدرتها مجموعة العشرين ،ويمكن توضيح هذا الاختلاف كالتالي:

أ.البنك الدولي: يتم التقسيم إلى خمسة أبعاد لكل بعد مؤشرات كما يلي(بن رجب،٢٠١٨،ص ٥-٦):

جدول رقم (١) يوضح مؤشرات الشمول المالي طبقًا للبنك الدولي

البعد	المؤشرات
استخدام الحسابات المصرفية	■نسبة البالغين الذين لديهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك-مكاتب البريد. ■ الغرض من الحسابات (شخصية-تجارية). ■عدد المعاملات (الإيداع أو السحب). ■طريقة الوصول للحسابات المصرفية (أجهزة الصراف الآلي-فروع البنك).
الإدخار	■النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالإدخار خلال ١٢ شهر الماضية في مؤسسات مالية رسمية. ■النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالإدخار خلال ١٢ شهر الماضية في مؤسسات غير رسمية. ■النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بإدخار خلاف ذلك خلال ١٢ شهر الماضية (في المنزل).
الإقراض	■النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في ١٢ شهر الماضية من مؤسسات مالية رسمية. ■النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في ١٢ شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية.
المدفوعات	■النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور في ١٢ شهر الماضية. ■النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة. ■النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو تلقي أو إرسال أموال في ١٢ شهر الماضية.
التأمين	■النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم. ■النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة و الغابات و يقومون بتأمين أنشطتهم ضد الكوارث الطبعية.

ب.مجموعة العشرين: أقرت مجموعة العشرين المؤشرات الخاصة بالشمول المالي وذلك في قمة لوس كابوس عام ٢٠١٢ ،وهي كالتالي(العراقي-النعيمي،٢٠١٨،ص ١٠٦):

جدول رقم (٢) يوضح مؤشرات الشمول المالي طبقًا مجموعة العشرين

البعد	المؤشرات
الوصول للخدمات المالية	■عدد نقاط الوصول إلى الخدمات. ■حسابات النفوذ الإلكترونية. ■مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
استخدام الخدمات المالية	■البالغين الذين لديهم تعامل مصرفي. ■البالغين الذين لديهم حساب ائتمان منتظم. ■البالغين حملة وثائق التأمين. ■عدد معاملات الدفع غير النقدية. ■عدد معاملات الدفع عبر الهاتف. ■ارتفاع وتيرة استخدام الحسابات المصرفية. ■المحتفظين بحساب بنكي. ■التحويلات. ■الشركات التي لديها حسابات رسمية مالية. ■الشركات التي لديها قروض قائمة أو خطوط ائتمان لدى مؤسسات نظامية.
جودة الخدمات المالية	■المعرفة المالية. ■السلوك المالي. ■متطلبات الشفافية. ■حل النزاعات. ■تكاليف استخدام الخدمات المالية. ■العوائق الائتمانية.

١ .٥.معوقات الشمول المالي:

هناك العديد من المعوقات التي تقف حائل من انتشار الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع، وهناك نوعان من المعوقات (سعدوني،٢٠٢١،ص٢٠١):

أ. معوقات جانب العرض: المعوقات التي تكون عن طريق المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية يطلق عليها معوقات العرض،منها:

- تفضيل المؤسسات للأغنياء حيث يتسببون في تحقيق أرباح كبيرة لهذه المؤسسات،أما الأفراد أصحاب الدخول المنخفضة يحققون أرباح منخفضة.
- الانتشار الجغرافي المتواضع في الأماكن النائية لهذه المؤسسات حيث يكثر فيها أصحاب الدخول المنخفضة،يترتب على ذلك عدم حصولهم على الخدمات المالية مما يضطرهم للجوئهم للمصادر غير الرسمية.
- قد يكون السبب عدم الملائمة لهذه الخدمات للأفراد ذوي الدخل المنخفض،مثل كبر تكلفة التمويل.
- ب.معوقات جانب الطلب: يطلق على تلك المعوقات التي تكون من جهة الأفراد طالبي الخدمات المالية معوقات الطلب،منها:
- عدم معرفة كثير من الأفراد بالخدمات المقدمة من المؤسسات المالية.
- قد تكون هناك صعوبة على الأفراد للوصول للمؤسسات المالية.
- البعد الجغرافي للمؤسسات المالية عن الأفراد.
- قد يرجع السبب لتعطل الأفراد عن العمل.

١ .٦.الدراسات السابقة:

يوجد الكثير من الدراسات التي قامت ببحث ودراسة تأثير الشمول المالي على جوانب مختلفة من الاقتصاد، مثل علاج مشكلة الفقر والمساهمة في زيادة كل من: معدلات النمو الاقتصادي، والاستهلاك، والإدخار(Nava et al,2010,p23).

هناك دراسات أخذت الجانب التقليدي للشمول المالي مثل دراسة (العراقي وآخرون، ٢٠١٩) ، والتي ركزت على دراسة المحددات الرئيسة للشمول المالي في الدول العربية، وتوصلت إلى تفوق عوامل الطلب في التأثير على مؤشرات الشمول المالي على مؤشرات جانب العرض. أما دراسة (Abeer and Noura, 2019) فقد قامت بدراسة محددات الشمول المالي في مصر وخلصت أنه توجد علاقة ضعيفة بين الجنس و مستوى الشمول المالي في مصر،وأن المشكلة الأساسية في عدم الاندماج المالي هو عدم توافر الأموال بالشكل الكافي. وتشير دراسة (CGAP & The Arab Monetary Fund, 2017) إلى أن الدول العربية تقل عن المناطق الأخرى حيث ما زال ٧٠% من الأفراد أي ما يقارب من ١٦٨ مليون نسمة لا يملكون حسابات مصرفية.

كما أظهرت الكثير من الدراسات أن الزيادة في مستويات الشمول المالي سيؤدي إلى زيادة قدرة الأفراد على مزاولة أعمالهم الخاصة،وزيادة قدرتهم على تفادي أو تحمل الصدمات المالية (الشمول المالي،معهد الدراسات المصرفية،٢٠١٦).

كما يوجد العديد من الدراسات التي تناولت أثر الشمول المالي على النمو والتنمية الاقتصادية مثل: دراسة (البكل و آخرون، ٢٠٢٢) و التي ركزت الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر،ودراسة (Kim et al., 2018) التي ركزت على دراسة علاقة الشمول المالي والنمو الاقتصادي في دول منظمة العالم الإسلامي. أما دراسة (Demirguc et. Al., 2008) توصلت إلى أن الشمول المالي يؤدي النمو لصالح الفقراء و معالجة عدم عدالة التوزيع و تنمية الرعايا الاجتماعية،دراسة (بقبق ليلي أسمهان،٢٠٢٢) التي قامت بدراسة أثر الشمول المالي المصرفي على النمو الاقتصادي (معدل نمو الناتج- إجمالي الإدخار) و البطالة و الفقر في الجزائر (٢٠٠٤-٢٠٢٠) وخلصت الدراسة إلى أن عدد فروع البنوك التجارية،عدد أجهزة الصراف الآلي،عدد حسابات الودائع والمعروض النقدي الواسع لها أثر موجب على النمو الاقتصادي وأثر سالب على الفقر والبطالة. أظهرت دراسة (الشمول المالي،معهد الدراسات المصرفية،٢٠١٦) وجود علاقة طردية بين الشمول المالي و معدل النمو الاقتصادي،و أهم الآثار الإيجابية للشمول المالي هو التحول إلى الاقتصاد الرسمي من قبل المنشآت الصغيرة،مما يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

كما توجد دراسات حديثة تركز على الابتكار المالي، مثل دراسة (Cynthia and Onyeiwu, 2019) التي قامت بدراسة أثر الشمول المالي في نيجيريا آخذة بمفهوم التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق الشمول المالي.

كما توجد دراسات للعلاقة بين الشمول المالي وكل من الاستقرار الاقتصادي والاستقرار المالي مثل دراسة (Loan et. Al., 2019) ،والتي قامت بدراسة بين الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي حيث خلصت إلى وجود علاقة سلبية. أما دراسة (Alfred-Jansen,2010) خلصت إلى أن التقدم التقني في القطاع المالي يزيد من معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات الفقر وارتفاع الاستثمارات من القطاع الخاص،في النهاية يعمل على تحقق الاستقرار المالي.

كما توجد دراسات عن العلاقة بين الشمول المالي والإدخار مثل دراسة (Oranu et al,2020) حيث تهدف هذه الدراسة إلى واقع الشمول المالي في نيجيريا وخاصة بين

النساء الريفيات، وخلصت أنه النساء الريفيات يشاركن في مجموعات إدخار غير رسمية ولكن هذه المجموعات تواجه بعض التحديات وأوصت الدراسة بتوعية النساء الريفيات وتعزيز هذه المجموعات وربطها بالمؤسسات الرسمية، دراسة (Takyi et al,2022) والتي تهدف إلى دراسة أثر الأموال عبر الهاتف المحمول على الإدخار في غانا، وخلصت الدراسة إلى أن استخدام الهاتف المحمول يزيد من المدخرات وسلوك الإدخار بين الأفراد في غانا،دراسة (Niankara and Muqattas,٢٠٢٠) والتي تهدف إلى معرفة تأثير الشمول المالي على قرارات الاقتراض والإدخار في الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة وخلصت الدراسة إلى عدم وجود اختلاف كبير بين سلوك الاقتراض بين المقيمين في الولايات المتحدة والإمارات العربية أما في الإدخار نجد هناك ميلاً للمقيمين في الولايات المتحدة أكبر بنسبة ٣١.٤% عن المقيمين في الإمارات العربية، ودراسة (Shrestha and Nursamsu,2020) والتي تهدف إلى دراسة أثر الشمول المالي على الإدخار في إندونيسيا وأظهرت نتائج الدراسة ارتفاع نسبة من يملكون حسابات بنكية من أقل من ٢٠% إلى أقل من ٥٠% بقليل وكانت المكاسب هذه أكبر لصالح الفقراء خاصة في المناطق ذات الكثافة بجوار فروع البنوك، وأخيرًا دراسة (أنور،٢٠٢١) تهدف إلى دراسة دور الشمول المالي في زيادة معدلات الإدخار في مصر وخلصت الدراسة إلى أن نسبة الإدخار غير الرسمي تفوق الإدخار الرسمي بشكل ملحوظ وأن امتلاك الأفراد لحسابات بنكية يعمل على زيادة الإدخار.

٢.المحور الثاني : جهود مصر لتحقيق الشمول المالي:

٢. ١ الشمول المالى فى جمهورية مصر العربية:

تتطلع مصر لأن تكون دولة رائدة في مجال المدفوعات الرقمية، وتعمل الدولة علي تشجيع نظام اقتصادي غير نقدي، وهناك حراك واضح في هذا المجال لا يمكن إغفاله، ويجب ترصده وتنميته، وذلك بالتزامن مع إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر "**٢٠٣٠**" التي تبنتها وزارة التخطيط، وقد تم العمل بهذه الإستراتيجية بدءا من يناير **٢٠١٦**، حيث تتضمن اثنا عشرة محورا وأهمها التنمية الاقتصادية والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية. وفي هذا الإطار ومع قيام البنك المركزي بدوره في الإشراف على نظام الدفع والذي يهدف منه ضمان التدفق النقدي من خلال أنظمة الدفع من أجل تحقيق الاستقرار المالي نشأت عدة مبادرات في السوق المصري، والتي تعد بذور طيبة للتحول للاقتصاد غير النقدي(أبو نار،٢٠٢٢).

١.١.٢ التوجه نحو الاقتصاد غير النقدي: يمكن ذكر أهم هذه المبادرات من خلال الجدول التالي:-

جدول رقم (٣) يوضح أهم المبادرات للتوجه نحو الاقتصاد غير النقدي

اسم المبادرة	الهدف
مشروع الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي	⇦و ذلك في ٢٠٠٥ بحيث يتم دفع مرتبات الشهرية وجميع مستحقات العلملين بالحكومة عن طريق بطاقات تصدر من البنوك المصرية،مع الاستفادة من الخدمات الأخرى من البنوك مثل الحصول على كروت الائتمان والقروض وشراء السلع ببطاقات الخصم.وبالتالي انضمام ٧ مليون موظف في الدولة للنظام البنكي. ⇦صرف كافة مستحقات الموردين إلكترونيًا لكل استحقاق يتعدى ٥٠٠ جنيه.
المدفوعات بواسطة الهاتف المحمول	⇦في ٢٠١٣ بحيث يتم دفع وتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول سواء للأفراد الذين يملكون حسابات بنكية أو لا. ⇦تطوير الدفع الإلكتروني من خلال الهاتف المحمول بهدف استخدام الخدمة المقدمة في سداد أقساط القروض متناهية الصغر.
خدمة فوري	⇦في ٢٠٠٨ لتوفير شبكة للمدفوعات الإلكترونية لفواتيرالهاتف وجميع المرافق وتذاكر السفر وأقساط التأمينات والتبرعات عن طريق ماكينات الصراف الالي ومن خلال الإنترنت محفظة المحمول.
خدمة المدفوعات الإلكترونية للحكومة المصرية	⇦في ٢٠٠٩ نظام للسداد الإلكتروني مثل تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية واشتراكات التأمينات الاجتماعية و كذلك سداد المعاشات والإعانات المقدمة من وزارة التضامن الاجتماعي.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على (مشروع التحول إلى الاقتصاد الرقمي،٢٠١٦)

٢.١.٢ محاور تعزيز الشمول المالي ومحاور التنفيذ:

تعمل الحكومة جاهدة على تعزيز الشمول المالي في مصر من خلال عدة محاور على النحو التالي:

جدول رقم (٤) يوضح محاور تعزيز الشمول المالي في مصر

اسم المحور	الهدف
إنشاء المجلس القومي للمدفوعات	تم إنشاؤه في ٢٠١٧ ويكون من ١٦ عضو منهم رئيس مجلس الوزراء ومحافظ البنك المركزي وكذلك الوزارات المعنية،يقوم بتخفيض استخدام النقد خارج قطاع البنوك مع دعم وتحفيز استخدام الوسائل الإلكترونية في الدفع،وكذلك تطوير نظم الدفع وذلك من أجل تحقيق الشمول المالي وذلك بضم الاقتصاد غير الرسمي للاقتصاد الرسمي مما يساعد في زيادة حصيلة الضرائب.
بيئة تشريعية مواتية للتحول نحو الشمول المالي	مواجهة الجرائم الإلكترونية التي لا يوجد لها قوانين تحددها وتتعامل معها، لأن وجود إطار قانوني يساعد ويحفز التحول للشمول المالي.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على (البنا،٢٠١٧)

٣.١.٢.المبادرات الداعمة لمفهوم الشمول المالي:

تهتم الحكومة المصرية ممثلة في البنك المصري بتطبيق وإرساء مفهوم الشمول المالي عبر إطلاق العديد من المبادرات الداعمة لهذا التوجه،من أهمها:

جدول رقم (٥) يوضح المبادرات الداعمة الشمول المالي في مصر

اسم المحور	الهدف
مبادرة حساب لكل مواطن	ضم أكبر عدد من المواطنين إلى النظام المالي من خلال إطلاق البنك المركزي مبادة الشمول المالي مع جميع المصارف، وذلك بتسهيل فتح الحسابات للأفراد دون التقيد بحد أدنى مع التوجه بالانتشار في المناطق النائية والمدارس والجامعات والنوادي لإعلام المواطنين وحثهم على المشاركة في المبادرة.

مبادرة التمويل العقاري	التي أطلقها البنك المركزي في ٢٠١٤ حيث تم تخصيص مبلغ عشرة مليارات جنيه لمدة ٢٠ سنة وأسعار مخفضة للبنوك لتقوم بعد ذلك بإقراضها لطبقات محدودي ومتوسطي الدخل بعائد متناقص بالمشروعات الإسكانية بالمدن الجديدة. السماح بالحصول على القرض بفائدة بسيطة بعد تخفيض نسبة الفائدة لتتراوح بين ٥% إلى ٧% لمحدودي الدخل حسب دخل الفرد،و٨% لمتوسطي الدخل و١٠.٥% لفوق متوسطي الدخل بشرط ألا يتجاوز سعر الوحدة ٩٥٠ ألف جنيه. في ٢٠٢١ مبادرة جديدة للطبقات محدودة ومتوسطة الدخل وتكون فترة السداد ٣٠ عامًا وبفائدة مخفضة تصل إلى ٣%.
تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة	و ذلك في يناير ٢٠١٦ حيث تم تخصيص ٢٠٠ مليار جنيه بسعر فائدة يبلغ: ▪ ٥% للأنشطة الصناعية أو التجارية أو الخدميةمع ملاحظة إلغاء النشاط التجاري اعتبارًا من يناير ٢٠١٩. ▪ ٧% متناقصة لتمويل الأصول الثابتة للمشروعات المتوسطة في قطاعي الزراعة و الصناعة."تم إلغائها في ٢٠١٩" ▪ ١٢% متناقصة لتمويل رأس المال العامل للمشروعات في قطاعي الزراعة و الصناعة. "تم إلغائها في ٢٠١٩" ▪ تم إطلاق مبادرة في ديسمبر ٢٠١٩ لدعم الأنشطة الصناعية والتجارية بفائدة ٨% متناقصة للشركات التي تتخطها مبيعاتها ٥٠ مليون جنيه.
خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول	في نوفمبر ٢٠١٦ تم إطلاق مبادرة جديدة لتحقيق: ▪ توسيع نطاق الخدمة ليشمل: مكاتب البريد – فروع الشركات متناهية في الصغر- الجمعيات الأهلية. ▪ جميع أنواع الدفع والتحصيل الإلكتروني داخل الجمهورية. ▪ خدمات جديدة: الرواتب-أقساط التمويل متناهي في الصغر-المدفوعات الحكومية.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على (البنا،٢٠١٧)

٣.المحور الثالث: تحليل لبعض مؤشرات الشمول المالي في مصر :

٣ .١ تطور المؤشرات المدرجة في النموذج القياسي:

٣. ١ .١. إجمالي الإدخار (% من الناتج المحلي الإجمالي)[١]:

شكل رقم (١) تطور إجمالي الإدخار (% من الناتج المحلي الإجمالي)

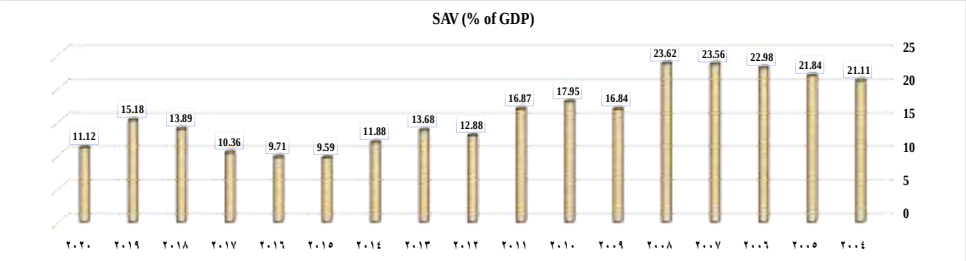

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (١٥).

نلاحظ متوسط إجمالي الإدخار (% من الناتج المحلي الإجمالي) بلغ ١٦.٠٦% وكانت أقل قيمة ٩.٥٩% في ٢٠١٥ وأعلى قيمة ٢٣.٦٢% في ٢٠٠٨، وهو معدل يقل عن : المستوى العالمي حيث بلغ ٢٦.٠١% وكذلك الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى حيث بلغ ٢٦.٤٤%. نجد أنه في بداية الفترة كانت فترة تقدم حيث بدأ بمعدل ٢١.١١% حتى وصل إلى ٢٣.٦٢% في ٢٠٠٨، ثم بدأ في التراجع في ٢٠٠٩ وذلك انعكاسًا لآثار الأزمة المالية العالمية حيث تراجع إلى ١٦.٨٤%،ثم بدأ في التقدم مرة أخرى مسجلاً ١٧.٩٥% في ٢٠١٠،أما بعد أحداث ثورة يناير ٢٠١١ بدأ في التراجع مرة أخرى ليسجل ١٦.٨٧% في ٢٠١١ ثم استمر في التراجع إلى أن وصل لأدناه في ٢٠١٥ حيث سجل ٩.٥٩%، بدأ في التحسن مرة أخرى مسجلاً ٩.٧١% في ٢٠١٦ واستمر التحسن حتى وصل إلى ١٥.١٨% في ٢٠١٩، ثم بدأ في التراجع مرة أخرى بسبب أزمة انتشار وباء كورونا المستجد في ٢٠٢٠ حيث سجل ١١.١٢%.

(١) مصدر بيانات الإدخار من قاعدة بيانات البنك الدولي على الرابط التالي:
https://data.worldbank.org/indicator/NY.GNS.ICTR.ZS

٣ .٢ تطور مؤشرات الشمول المالي المدرجة في النموذج القياسي:

٣ .٢.١. تطور مؤشرات الوصول المالي:

شكل رقم (٢) تطور عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.00 بالغ[٢]

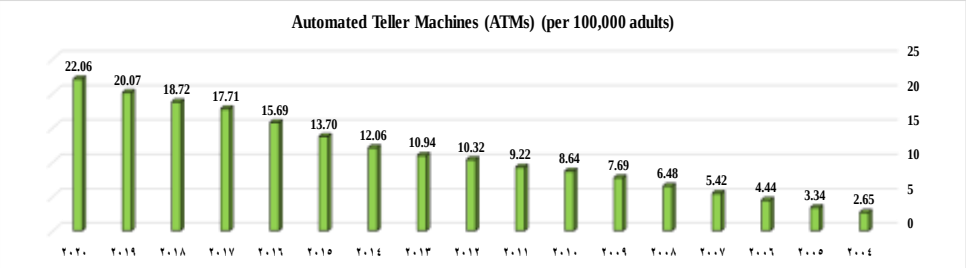

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (١٥).

يشير عدد أجهزة الصرف الآلي (**ATM**) لكل ١٠٠٠٠٠ من البالغين إلى عدد أجهزة الصراف الآلي في البلاد لجميع أنواع المؤسسات المالية مثل البنوك التجارية ،ويتم حساب هذا المؤشر عن طريق قسمة عدد ماكينات الصرف الآلي على عدد السكان البالغين (١٨ سنة فأكثر) مضروبًا في ١٠٠. وهو يعكس مدى توافر الخدمات المالية التي تعتمد التقنية المالية الحديثة وذلك من أجل تسهيل المعاملات المالية، نلاحظ أن متوسط عدد أجهزة الصراف الآلي "لكل ١٠٠.٠٠ بالغ" .خلال فترة الدراسة قد بلغ (١١.٣) ماكينة صراف آلي، وكانت أقل قيمة لها (٢.٦٥) صراف آلي كانت في ٢٠٠٤ وأكبر قيمة لها كانت (٢٢.٠٦) صراف آلي في ٢٠٢٠ ،وعلى الرغم النمو الملحوظ في عدد الصراف الآلي إلا أن هذه الأرقام أقل من:

المعدل العالمي الذي يبلغ (٤١.٢٢) صراف آلي، المعدل في دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط الذي يبلغ (٣٥.٢٥) صراف آلي.

(٢) مصدر البيانات عن عدد ماكينات الصراف الآلي من قاعدة بيانات البنك الدولي على الرابط التالي:
https://data.worldbank.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5

شكل رقم (٣) تطور عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.00 بالغ[٣]

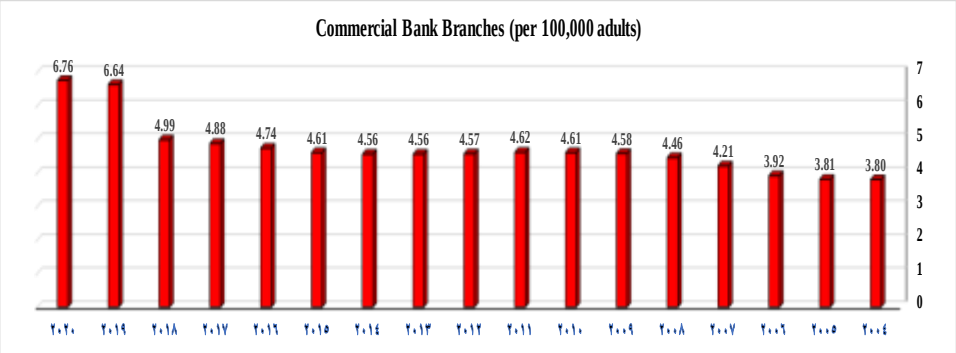

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (١٥).

يشير عدد فروع البنوك التجارية لكل (١٠٠٠٠٠) بالغ) إلى عدد فروع البنوك التجارية في نهاية السنة التي يبلغ عنها البنك المركزي، ويتم حساب هذا المؤشر بقسمة عدد فروع البنوك التجارية على عدد السكان البالغين (١٨ سنة فأكثر) مضروبًا في ١٠٠٠٠٠. نلاحظ متوسط عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠.٠٠ بالغ خلال الفترة (٤.٧٢) فرع، وكانت أقل قيمة لها (٣.٨) في ٢٠٠٤ وأكبر قيمة لها (٦.٧٦) في ٢٠٢٠،وعلى الرغم النمو في عدد فروع البنوك التجارية إلا أن هذه الأرقام أقل من:

المعدل العالمي الذي يبلغ (١٠.٧٨)، المعدل في دول شمال أفريقيا و الشرق الأوسط الذي يبلغ (١٣.٤٢).

(٣) مصدر بيانات عدد فروع البنوك التجارية من قاعدة بيانات البنك الدولي على الرابط التالي:
https://data.worldbank.org/indicator/FB.CBK.BRCH.P5

٣ .٢.٢.تطور مؤشرات الاستخدام المالي:

شكل رقم(٤) يوضح تطور عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ[٤]

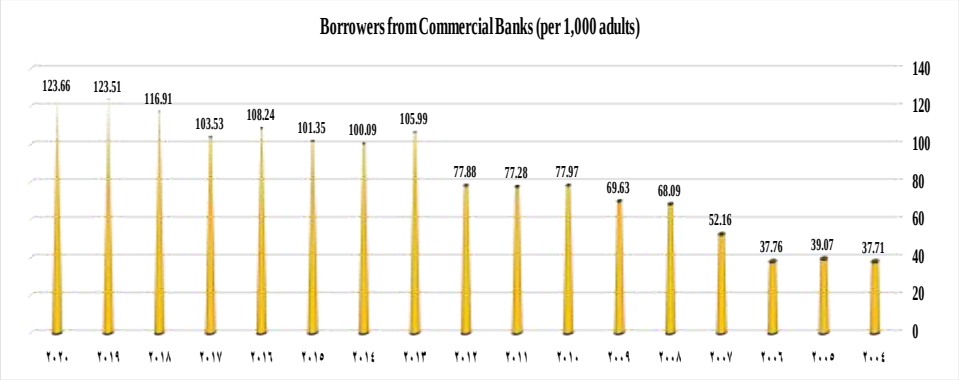

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (١٥).

نلاحظ متوسط عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ بالغ خلال الفترة (٨٣.٥٨)، وكانت أقل قيمة لها (٣٧.٧١) في ٢٠٠٤ وأكبر قيمة لها (١٢٣.٦٦) في ٢٠٢٠،وعلى الرغم النمو في عدد المقترضين من البنوك التجارية إلا أن هذه الأرقام أقل من المعدل العربي الذي يبلغ (١٦٢.٩١).

شكل رقم (٥) يوضح تطور عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ[٥]

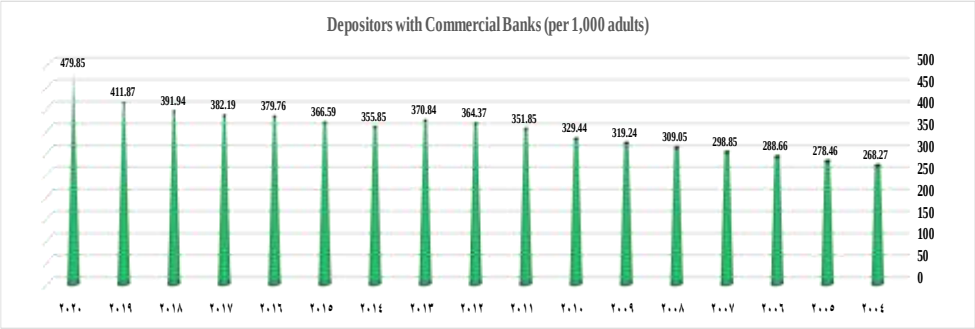

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (١٥).

(٤) مصدر بيانات عدد المقترضين من البنوك التجارية من قاعدة بيانات البنك الدولي على الرابط التالي:
https://data.worldbank.org/indicator/FB.CBK.BRWR.P3

(٥) مصدر بيانات عدد حسابات الودائع في البنوك التجارية من قاعدة بيانات البنك الدولي على الرابط التالي:
https://data.worldbank.org/indicator/FB.CBK.DPTR.P3

نلاحظ متوسط عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ بالغ خلال الفترة (٣٤٩.٨٣)،وكانت أقل قيمة لها (٢٦٨.٢٧) في ٢٠٠٤ وأكبر قيمة لها (٤٧٩.٨٥) في ٢٠٢٠،وعلى الرغم النمو في عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية إلا أن هذه الأرقام أقل من المعدل للدول ذات الدخل المتوسط الأدنى الذي يبلغ (٥٠١.٧٨).

٣ .٢. ٣.تطور مؤشرات العمق المالي:

شكل رقم (٦) يوضح تطور نمو المعروض النقدي (%من الناتج المحلي الإجمالي)[٦]

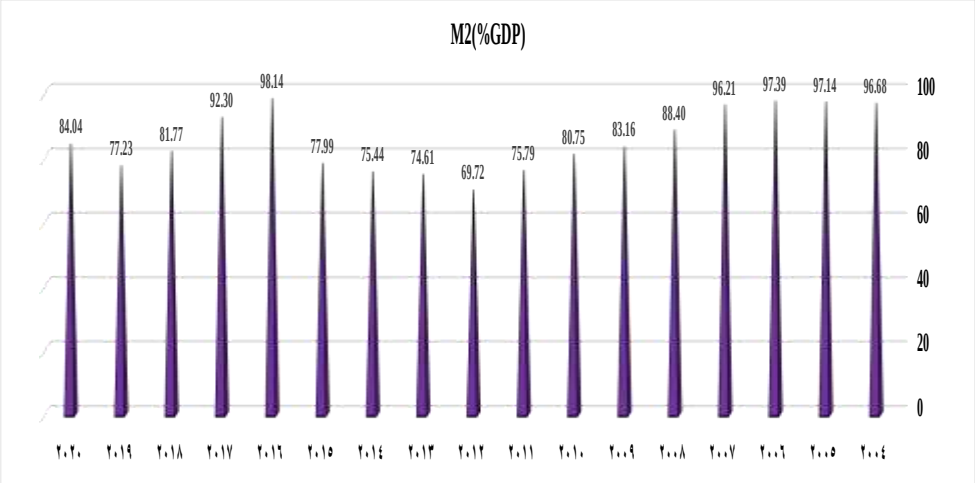

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (١٥).

نلاحظ متوسط نمو المعروض النقدي (%من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة (٨٥.١%)، وكانت أقل قيمة لها (٦٩.٧٢%) في ٢٠١٢ وأكبر قيمة لها (٩٨.١٤%)في ٢٠١٦،ويظل هذا المؤشر في مستوى مقبول مقارنة مع المستوى المسجل في الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى الذي بلغ (٧٤.٧٧%) و يقل عن المستوى العالمي الذي بلغ (١٤٣.٩٤%).

(٦) مصدر بيانات نسبة المعروض النقدي من الناتج المحلي الإجمالي من قاعدة بيانات البنك الدولي على الرابط التالي:

https://data.worldbank.org/indicator/FM.LBL.BMNY.GD.ZS

شكل رقم (٧) يوضح تطور حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص (%من الناتج المحلي الإجمالي)[٧]

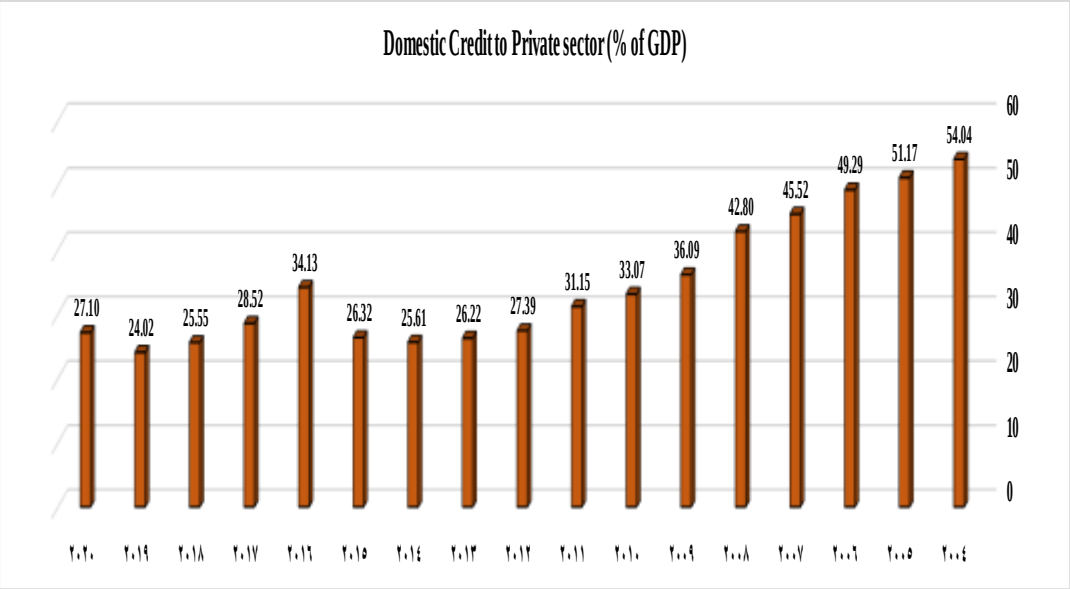

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (١٥).

نلاحظ متوسط تطور حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص (%من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة (٣٤.٥٩%)،وكانت أقل قيمة لها (٢٤.٠٢%) في ٢٠١٩ وأكبر قيمة لها (٥٤.٠٤%) في ٢٠٠٤،في هذا المؤشر نلاحظ أنه على المؤشرات السابقة يتناقص و لم يتزايد حيث إنه انخفض تقريبًا للنصف حيث كان (٥٤.٠٤%) في ٢٠٠٤ ووصل إلى (٢٧.١٠%) في ٢٠٢٠. وهذا مؤشر على زيادة الائتمان المقدم للحكومة لتمويل الاستثمارات التي تقوم بها في قطاع الإنشاءات و البنية التحتية، وهو يقل عن المستوى المسجل في الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى الذي بلغ (٤٦.٨٨%).

إجمالاً مؤشرات الشمول المالي في مصر خلال فترة الدراسة حدث فيها تقدم ولكنه ليس التقدم المنشود إلا مؤشر تطور حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص (%من الناتج المحلي الإجمالي) الذي حدث فيه تراجع ملحوظ.

---

(٧) مصدر بيانات نسبة حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من قاعدة بيانات البنك الدولي على الرابط التالي:
https://data.worldbank.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS

٣.٣ المؤشرات غير المدرجة في النموذج القياسي:

جدول رقم (٦) يوضح بعض مؤشرات الشمول المالي في مصر أعوام (٢٠١١ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٧ ، ٢٠٢١)

المؤشر	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠٢١
نسبة الحسابات المصرفية للبالغين (+١٥)	%١٠	%١٤	%٣٣	%٢٧
نسبة السحب من الحسابات	–	%٦٣	%٦١	%٥٦
نسبة استخدام الإنترنت أو التليفون المحمول لدفع الفواتير	–	–	%2	%١
نسبة الإدخار في المؤسسات المالية	%1	%4	%6	%4
نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية	%٤	%٨	%٩	%٧
نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقة ائتمان	%1	%2	%3	%3

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادًا على قاعدة البيانات للبنك العالمي (findex)، في الموقع:

https://globalfindex.worldbank.org/.

سوف يتم دراسة أهم مؤشرات الشمول المالي في مصر باستخدام مؤشرات ستة، وهي كالتالي:

أ. **نسب الحسابات المصرفية للأفراد البالغين في المؤسسات المالية (Account FI%):** وهي النسبة المئوية الذين أبلغوا عن امتلاكهم حسابًا (بأنفسهم أو مع شخص آخر) في بنك أو أي نوع آخر من المؤسسات المالية أو أبلغوا شخصيًا باستخدام خدمة الأموال عبر الهاتف المحمول في الأشهر الـ ١٢ الماضية. فنلاحظ على الرغم من تزايدها من ١٠% في ٢٠١١ ثم ١٤% في ٢٠١٤ ثم ٣٣% في ٢٠١٧ ثم انخفضت إلى ٢٧% في ٢٠٢١ إلا أنها ما زالت منخفضة، حيث ما يقرب من ٧٣% من الأفراد لا يمتلكون حسابات مصرفية وبالتالي لا يوجد تعامل مع المؤسسات لمالية الرسمية ولا يستفيدون من خدماتها.

ب. **نسب السحب من تلك الحسابات (Withdrawal FI%):** النسبة المئوية من الذين لديهم حسابات في مؤسسات مالية رسمية وأبلغوا عن عملية سحب واحدة أو أكثر من حساباتهم خلال الـ ١٢ شهرًا الماضية. يشمل ذلك عمليات السحب النقدي أو الإلكتروني أو في أي وقت يتم فيه إزالة الأموال من الحساب بواسطة المدعى عليه أو صاحب العمل أو أي شخص أو مؤسسة أخرى. نلاحظ أنها كانت ٦٣%

في ٢٠١٤ ثم انخفضت إلى ٦١% في ٢٠١٧ ثم انخفضت مرة أخرى لتصل إلى ٥٦% في ٢٠٢١.

ج. **نسبة استخدام الإنترنت أو التليفون المحمول لدفع الفواتير(Internet to pay bills used %)**:النسبة المئوية للمشاركين الذين أبلغوا عن استخدام الإنترنت أو التليفون المحمول لدفع الفواتير خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية. نلاحظ أنها ٢% في ٢٠١٧ ثم انخفضت إلى ١% في ٢٠٢١، و هي نسبة صغيرة جدًا مما يدل على أن الدفع التقليدي هو المسيطر على التعاملات.

د. **نسبة الإدخار في المؤسسات المالية (Saved at a FI%)**: النسبة المئوية من الذين لديهم حسابات في مؤسسات مالية رسمية وأبلغوا عن إدخار أي أموال في أحد البنوك أو أي نوع آخر من المؤسسات المالية خلال الاثني عشر شهرًا الماضية. نلاحظ انخفاض هذه النسبة حيث كانت ١% في ٢٠١١ ثم ارتفعت إلى ٤% في ٢٠١٤ حتى وصلت إلى ٦% في ٢٠١٧ ثم انخفضت إلى ٤% في ٢٠٢١، أي أن ٩٦% من مدخرات الأفراد خارج المؤسسات المالية الرسمية.

ه. **نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية (Borrowed from FI%)**: نسبة الذين أبلغوا عن اقتراض أي أموال من بنك أو نوع آخر من المؤسسات المالية خلال الاثني عشر شهرًا الماضية. نلاحظ انخفاض هذه النسبة حيث كانت ٤% في ٢٠١١ ثم ارتفعت إلى ٨% في ٢٠١٤ ثم ارتفعت إلى ٩% في ٢٠١٧ ثم انخفضت إلى ٧% في ٢٠٢١، أي أن ٩٣% من الاقتراض يتم خارج المؤسسات المالية الرسمية.

و. **نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقة ائتمان (Credit card ownership %)**: نسبة الذين أبلغوا عن امتلاكهم بطاقة ائتمانية. نلاحظ انخفاض هذه النسبة حيث كانت ١% في ٢٠١١ ثم ارتفعت إلى ٢% في ٢٠١٤ ثم وصلت إلى ٣% في ٢٠١٧ وثبتت النسبة في ٢٠٢١، أي أن ٩٧% من الأفراد لا يتعاملون ببطاقات الائتمان.

٤.المحور الرابع النموذج القياسي يوضح أثر الشمول المالي على معدل الإدخار في مصر:

متغيرات الدراسة و مصادرها:

من أجل قياس العلاقة في الأجلين القصير والطويل خلال فترة الدراسة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) بين معدل الإدخار المحلي (**GDP%**) والذي رمزنا له (**Sav**) والذي يمثل المتغير التابع ومؤشرات الشمول المالي والتي تمثل المتغيرات المستقلة وهي كالتالي:

أ. مؤشرات توافر الخدمات المصرفية أو الوصول المالي.
ب. مؤشرات استخدام الخدمات المصرفية أو الاستخدام المالي.
ج.مؤشرات العمق المالي .

حيث تم إنشاء مؤشرات الشمول المالي باستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية (**Principal Component Analysis "PCA"**) وذلك للتغلب على مشكلة الازدواج الخطي في النموذج وبالاعتماد على بيانات نصف سنوية تمثل ٣٤ مشاهدة وكان مصدرها قاعدة بيانات البنك الدولي للإنشاء و التعمير، وهي كالتالي:

أ.المؤشر المركب لتوافر الخدمة المصرفية: ورمزنا له (F_1) و تم استخدام مؤشرين فرعين **وهما:** عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠٠٠٠ بالغ و عدد الصراف الآلي لكل ١٠٠٠٠٠ بالغ. والجدول التالي يظهر نتائج تحليل المكونات الأساسية.

جدول رقم (٧) نتائج التحليل باستخدام المركبات الأساسية للمؤشر المركب لتوافر الخدمات المصرفية

Principal Components Analysis
Sample (adjusted): 2004S2 2020S2
Included observations: 33 (listwise missing value deletion)
Computed using: Ordinary correlations
Extracting 2 of 2 possible components

Eigenvalues: (Sum = 2, Average = 1)

Number	Value	Difference	Proportion	Cumulative Value	Cumulative Proportion
1	1.846705	1.69341	0.9234	1.846705	0.9234
2	0.153295	---	0.0766	2.000000	1.0000

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادًا برنامج Eviews 12.

يتضح من الجدول رقم (٧) أن المركبة الأساسية تفسر ٩٢.٣٤% من التباين الإجمالي للبيانات الأصلية،مما يدل على أن مؤشر توافر الخدمات المصرفية يعتبر ملائم لقياس توافر الخدمات المصرفية،وأن لديه قوة تفسير عالية.

ب.المؤشر المركب لاستخدام الخدمة المصرفية: ورمزنا له (F_2) وتم استخدام مؤشرين فرعين **وهما:** عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ بالغ وعدد المقترضين من البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ بالغ. والجدول التالي يظهر نتائج تحليل المكونات الأساسية.

جدول رقم (٨) نتائج التحليل باستخدام المركبات الأساسية للمؤشر المركب لاستخدام الخدمات المصرفية

Principal Components Analysis
Sample (adjusted): 2004S2 2020S2
Included observations: 33 (listwise missing value deletion)
Computed using: Ordinary correlations
Extracting 2 of 2 possible components

Eigenvalues: (Sum = 2, Average = 1)

Number	Value	Difference	Proportion	Cumulative Value	Cumulative Proportion
1	1.93672	1.87344	0.9684	1.93672	0.9684
2	0.06328	---	0.0316	2.000000	1.0000

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادًا برنامج Eviews 12.

يتضح من الجدول رقم (٨) أن المركبة الأساسية تفسر ٩٦.٨٤% من التباين الإجمالي للبيانات الأصلية، مما يدل على أن مؤشر استخدام الخدمات المصرفية يعتبر ملائم لقياس استخدام الخدمات المصرفية، وأن لديه قوة تفسير عالية.

ج.المؤشر المركب للعمق المالي: ورمزنا له (F_3) وتم استخدام مؤشرين فرعين **وهما:** حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص(**%GDP**)، نمو المعروض النقدي (**%GDP**). والجدول التالي يظهر نتائج تحليل المكونات الأساسية.

جدول رقم (٩) نتائج التحليل باستخدام المركبات الأساسية للمؤشر المركب لاستخدام الخدمات المصرفية

Principal Components Analysis
Sample (adjusted): 2004S2 2020S2
Included observations: 33 (listwise missing value deletion)
Computed using: Ordinary correlations
Extracting 2 of 2 possible components
Eigenvalues: (Sum = 2, Average = 1)

Number	Value	Difference	Proportion	Cumulative Value	Cumulative Proportion
1	1.781813	1.663626	0.8909	1.781813	0.9536
2	0.218187	---	0.1091	2.000000	1.0000

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادًا برنامج Eviews 12.

يتضح من الجدول رقم (٩) أن المركبة الأساسية تفسر ٩٥.٣٦% من التباين الإجمالي للبيانات الأصلية،مما يدل على أن مؤشر العمق المالي يعتبر ملائم لقياس العمق المالي،وأن لديه قوة تفسير عالية.

النموذج القياسى المستخدم وطريقة القياس:

تقوم الدراسة على تقدير الدالة التالية :

$$Sav(GDP\%)= f(F_1,F_2,F_3).$$

تقوم الدراسة في تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل على استخدام منهج الحدود(**The Bounds Testing Approach**) والذي يتميز بتقدير العلاقات بين المتغيرات المختلفة في درجة التكامل ، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات

الإبطـــاء الموزعـــة (**The Autoregressive Distributed Lag**) اختصـــارًا (**ARDL**)،الذي يقوم على إجراء الخطوات التالية:

- إجراء اختبار سكون السلاسل الزمنية للتأكد من سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات في المستوى أو الفرق الأول، بشرط ألا يكون أي من المتغيرات ساكنًا في الفرق الثاني.
- اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات (العلاقة التوازنية طويلة الأجل) وذلك باستخدام منهج الحدود(**The Bounds Testing Approach**).
- إجراء الاختبارات التشخيصية للنموذج للتأكد من خلوه من المشاكل القياسية (الارتباط الذاتي للبواقي – و عدم ثبات تباين الأخطاء- التأكد من توزيع البواقي توزيعًا طبيعيًا) ، بالإضافة إلى مدى ملائمة الشكل الدالي للنموذج.
- تقدير نموذج تصحيح الخطأ(**ECM**) لنموذج (**ARDL**) وذلك لتقدير معاملات الانحدار في الأجلين القصير والطويل ومعامل تصحيح الخطأ(**ECT**).

ARDL Model:

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \left[\!\left[\sum_{i=1}^{p} \lambda_i \, \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \delta_i \Delta X_{t-i} \right]\!\right]_{ARDL\ Short\ Run\ Terms} + \left[\!\left[\varphi_1 Y_{t-1} + \varphi_2 X_{t-1} \right]\!\right]_{Long\ Run\ Term} + u_t$$

أ. <u>اختبار استقرار السلاسل الزمنية المستخدمة (Stationary Test):</u>

قبل تقدير النموذج القياسي يجب اختبار ما إذا كانت السلسة الزمنية ساكنة (**Stationary**) أم غير ساكنة ،حيث أن عدم الاستقرار أو السكون للسلسلة الزمنية يجعل النتائج غير حقيقية ولا يمكن الوثوق بها وقد يؤدى إلى وجود انحدار زائف (**spurious regression**) ،وبالتالي لايمكن الاعتماد عليها في تقدير معالم المجتمع ،ونقوم باختبار استقرار السلسلة الزمنية من خلال اختبار جذور الوحدة (**Unit Roots Test**) باستخدام اختبار فيليبس-بيرون (**Phillips-Perron Test**) .

وقد جاءت نتائج اختبار جذور الوحدة الخاص بسكون السلاسل الزمنية كما هو موضح بالجدول رقم (١٢) بالملحق على النحو التالي: أن جميع المتغيرات ساكنة عند الفرق الأول(**I(1)** ماعدا المؤشر المركب للعمق المالي فهو ساكن عند المستوى(**I(0)**.

ب. اختبار وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل(التكامل المشترك) باستخدام منهجية اختبار الحدود(Test Bound):

و يتضح من نتائج بالجدول رقم (١٣) بالملحق ثبوت العلاقة التوازنية طويلة الأجل في كل النماذج المقدرة حيث تزيد قيمة (**F**) المحسوبة (**7.163116**) عن الحد الأعلى للقيم الحرجة .

ج. اختبار جودة النموذج:

يتضح من نتائج الاختبارات بالجدول رقم (١٤) بالملحق أن قيمة (**p-value**) أكبر من (**0.05**) للاختبارات الأربعة، مما يدل على قبول الفرض العدم لكل من الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر، مما يدل على خلو البواقي من مشكلة ثبات تباين الأخطاء، وكذلك مشكلة الارتباط التسلسلي، كما تتوزع البواقي توزيعًا طبيعيًا، كذلك ملائمة الشكل الدالي للنماذج.

د. اختبارات استقرار أو ثبات النموذج (Stability Test):

شكل رقم(٨) يوضح نتيجة اختباري (Cusum) ، (Cusum of squares) لقياس استقرار النموذج

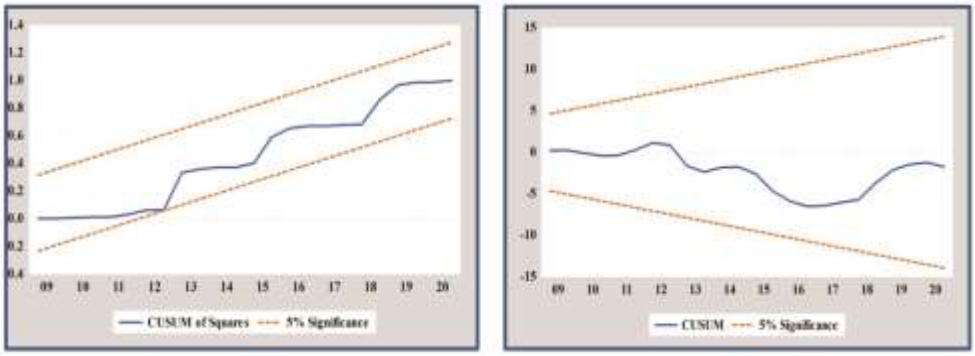

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادًا برنامج Eviews 12.

يشير اختباري الخاصين باستقرار النموذج إلى استقرار النموذج الذي تم إعداده ومن ثم إمكانية استخدامه فى التنبؤ،حيث أن قيم الخطأ لم تخرج عن حدود الثقة عند ٥% وفقاً لاختبار الاستقرارية الخاصة بالنموذجين كما هو موضح بالشكل عاليه.

تقدير نموذج تصحيح الخطأ(**ECM**) لنموذج (**ARDL**) "العلاقة قصيرة الأجل":

يتضح لنا من النتائج التي حصلنا عليها بالجدول رقم (١٠) أن النتائج القياس التي تم لحصول هي أفضل النتائج من حيث صحة الاختبارات التشخيصية للنماذج. فنجد قيمة (**"%96"** **Adj R^2**) أي أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي**"%96"**من التغيرات في**Sav(GDP%)** ، كما أن معامل تصحيح الخطأ (**ECT**) معنوي وسالب مما يدل على استقرار العلاقة في الأجل الطويل،حيث تؤدي التغيرات في المتغيرات المفسرة إلى تصحيح الاختلالات في (**Sav(GDP%**) لتعيدها إلى الوضع التوازني في مدة تتراوح بين عامين إلى ثلاثة أعوام حيث تبلغ قيمة المعامل (**0.470036**) .

جدول رقم(١٠) نتائج تقدير نموذج **(ARDL)** ونموذج تصحيح الخطأعند فترات الإبطاء المختارة بواسطة معيار **Akaike info criterion (AIC)**

المتغير التابع : Sav **ARDL : (1,1,1,1)** **Adj R^2=0.96** **Prob (f-stat)=0.0000**		**المتغيرات المستقلة**	**المتغير التابع : D(Sav)** **ARDL : (1,1,1,1)** **Adj R^2= 0.73** **Prob (f-stat)= 0.0003**		**المتغيرات المستقلة**
العلاقة في الأجل الطويل			**العلاقة في الأجل القصير**		
P-Value	**coefficient**		**P-Value**	**coefficient**	
0.0529* **	**3.0058**	**C**	**0.0001***	**7.126637**	**C**
0.0000*	**0.7085**	**Sav(-1)**	**0.0000***	**0.7454424**	**d(sav(-1))**
0.0183 **	**2.7139**	**F_1**	**0.0633*** **	**1.897576**	**d(f_1)**
0.0044*	**-3.9081**	**F_1(-1)**	**0.0133** **	**-2.582671**	**d(f_1 (-1))**
0.0048*	**4.9684**	**F_2**	**0.9829**	**0.033252**	**d(f_2)**
0.0037*	**-4.5202**	**F_2(-1)**	**0.1990**	**2.249806**	**d(f_2 (-1))**
0.1540	**-0.7604**	**F_3**	**0.3840**	**-0.476207**	**d(f_3)**
0.0180 **	**1.4276**	**F_3(-1)**	**0.7050**	**-0.227774**	**d(f_3 (-1))**
—	**—**	**—**	**0.0001***	**-0.470036**	**ect(-1)**

المصدر: أعد بواسطة الباحث بالاعتماد على مصادر بيانات المتغيرات وباستخدام برنامج Eviews 12.

*** معنوي عند ١% ، ** معنوي عند ٥% ، *** معنوي عند ١٠% .**

جدول رقم**(11)** لتفسير نتائج نموذج **(ARDL)** ونموذج تصحيح الخطأ

المتغير	**الأجل الطويل**						**الأجل القصير**					
	المستوى			**الفرق الأول**			**المستوى**			**الفرق الأول**		
	المعنوية	**الاتجاه**	**التأثير**	**المعنوية**	**الاتجاه**	**التأثير**	**المعنوية**	**الاتجاه**	**التأثير**	**المعنوية**	**الاتجاه**	**التأثير**
Sav	**-**	**-**	**-**	**معنوي**	**طردي**	**0.709**	**-**	**-**	**-**	**معنوي**	**طردي**	**0.745**
F_1	**معنوي**	**طردي**	**2.714**	**معنوي**	**عكسي**	**-3.908**	**معنوي**	**طردي**	**1.898**	**معنوي**	**عكسي**	**-2.583**
F_2	**معنوي**	**طردي**	**4.968**	**معنوي**	**عكسي**	**-4.52**	**غ.معنوي**	**طردي**	**-**	**غ.معنوي**	**طردي**	**-**

F_3	غ.معنوي	عكسي	-	معنوي	طردي	1.428	غ.معنوي	عكسي	-	غ.معنوي	عكسي	-

المصدر: أعد بواسطة الباحث بالاعتماد على مصادر بيانات المتغيرات وباستخدام برنامج Eviews 12.

اختبار جودة النموذج (الأجل القصير):

يتضح من نتائج الاختبارات بالجدول رقم (١٤) بالملحق أن قيمة (**p-value**) أكبر من (**0.05**) للاختبارات الأربعة، مما يدل على قبول الفرض العدم لكل من الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر، مما يدل على خلو البواقي من مشكلة ثبات تباين الأخطاء، وكذلك مشكلة الارتباط التسلسلي، كما تتوزع البواقي توزيعًا طبيعيًا، كذلك ملائمة الشكل الدالي للنماذج.

اختبارات استقرار أو ثبات النموذج (الأجل القصير) (Stability Test):

شكل رقم(٩) يوضح نتيجة اختباري (Cusum) ، (Cusum of squares) لقياس استقرار النموذج

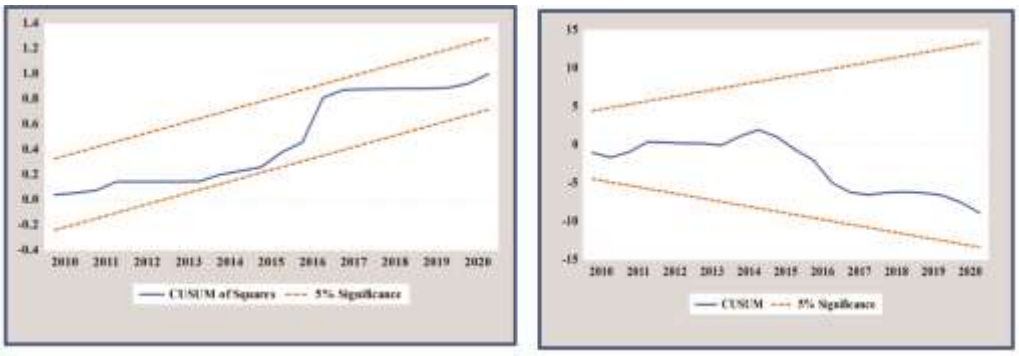

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادًا برنامج Eviews 12.

يشير اختباري الخاصين باستقرار النموذج إلى استقرار النموذج الذي تم إعداده ومن ثم إمكانية استخدامه فى التنبؤ، حيث أن قيم الخطأ لم تخرج عن حدود الثقة عند ٥ % وفقاً لاختبار الاستقرارية الخاصة بالنموذجين كما هو موضح بالشكل عاليه.

الخلاصة:

يعتبر الشمول المالي حاليًا هدفًا للبنوك المركزية في جميع دول العالم وبخاصة الدول النامية، وذلك للمساهمة في حل مشكلة الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل. حيث تم اتخاذ الكثير من الإجراءات لتدعيم العمق المالي وزيادة مساهمة القطاع

المالي في جهود التنمية وقد بذلت مصر جهود من أجل تحقيق الشمول المالي، ويمكن استخلاص أهم النتائج كما يلي:

- على الرغم من الجهود التي تقوم بها الدولة متمثلة في الجهاز المصرفي وعلى رأسه البنك المركزي ومختلف انواع البنوك وكذلك وزارة المالية إلا أن نسب الأفراد الذين لديهم حسابات في المؤسسات المالية الرسمية والتي وصلت إلى ٢٧% في ٢٠٢١،إلا أنها نسبة منخفضة جدًا حيث أنه ما زال ٧٣% من الأفراد ليس لديهم حسابات في المؤسسات المالية وبالتالي لا يحصلون على الخدمات المالية بأنواعها.
- نسبة السحب من الحسابات المصرفية كانت ٦٣% في ٢٠١٤ و انخفضت إلى ٥٦% في ٢٠٢١.
- نسب سداد الفواتير لم تتعدى ٢% أي أن طرق السداد التقليدية هي السائدة.
- نسبة الإدخار لم تتعدى ٤% في المؤسسات الرسمية أي أن ٩٦% من المدخرات تتم بطرق غير رسمية.
- نسبة الاقتراض من المؤسسات الرسمية لم تتعدى ٩% ،أي أن ٩١% من الأموال المقترضة تتم بطرق غير رسمية.
- أما نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات ائتمان لم تتعدى نسبة ٣% و هي نسبة قليلة جدًا.
- نتج عن مبادرة التمويل العقاري التي قدمتها الدولة إلى زيادة الطالبين لها وذلك لانخفاض أسعار الفائدة الخاصة بهذه المبادرة،وبالتالي عملت على ضم عدد لا بأس به من الأفراد إلى التمتع بالخدمات المصرفية المقدمة من البنوك.
- أما نتائج النموذج القياسي فكانت كالتالي: تم التحقق من وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستخدام منهجية الحدود، كما أن معامل تصحيح الخطأ كان معنويًا و سالبًا بقيمة ٠.٤٧ أي أن التغيرات في المتغيرات المفسرة تؤدي إلى تصحيح الاختلالات في Sav(GDP%) لتعيدها إلى الوضع التوازني في مدة تتراوح بين عامين إلى ثلاثة أعوام. أما عن المتغيرات المعنوية فكانت كالتالي:

معدل الإدخار في فترة الإبطاء الأول معنوي في الأجل القصير والطويل والعلاقة طردية، أما المؤشر المركب لتوافر الخدمات المالية معنوي في الأجل القصير والطويل في المستوى العلاقة طردية أما في الفرق الأول العلاقة عكسية(**مما يثبت**

صحة الافتراض الأول)،أما المؤشر المركب لاستخدام الخدمات المالية غير معنوي في الأجل القصير ومعنوي في الأجل الطويل والعلاقة طردية في المستوى وعكسية في الفرق الأول (**مما يثبت صحة الافتراض الثاني)**، أما المؤشر المركب للعمق المالي فهو غير معنوي في الأجل القصير و الطويل(**مما يثبت عدم صحة الافتراض الثالث)**.

التوصيات:

على رغم الجهود التي تبذلها الدولة من أجل تنفيذ سياسة الشمول المالي إلا أن النتائج ليست على المستوى المأمول منه،لذا ينبغي على الدولة اتباع العديد من الإجراءات لتسريع سياسة الشمول المالي،ومنها:

- التركيز على كل من البنك الزراعي وهيئة البريد في تقديم الخدمات المالية وعمليات التوعية ونشر الثقافة المالية بين المواطنين لما يتمتعا به من انتشار كبير في كل محافظات الجمهورية،مع العمل على زيادة الانتشار الجغرافي للبنوك الأخرى خاصة الحكومية وكذلك انتشار ماكينات الصراف الآلي خاصة في المناطق النائية.
- استخدام التكنولوجيا المالية الحديثة في العمليات المصرفية والتركيز على العمليات التي تتم بواسطة التليفون المحمول حيث أنه أكثر الوسائل انتشارًا بين المواطنين والاستفادة في ذلك الصدد بالتجربة الكينية في استخدام التليفون المحمول في العمليات المصرفية.
- العمل على توافر أوعية إدخارية للودائع ذات المبالغ المنخفضة حتى يتم تشجيع الإدخار في المؤسسات الرسمية بدلاً من المؤسسات والأفراد غير الرسميين،حيث أن ذلك يعمل على زيادة المدخرات لأن المؤسسات المالية الرسمية تتسم بالأمان وبالتالي ضمان عدم فقدان الأفراد لمدخراتهم، وأن يتم توجيهها للفقراء والشباب والمرأة.
- ينبغي تقليل أو إلغاء مصاريف فتح الحسابات المصرفية وإصدار البطاقات وكذلك عدم التقيد بحد أدنى لفتح الحسابات المصرفية،وذلك لتحفيز المواطنين على التوجه للمؤسسات المالية والرسمية وبالتالي ارتفاع معدلات الإدخار.
- تعزيز البيئة التنظيمية والأطر التشريعية مع التركيز على الشفافية والحوكمة،وبالتالي ضمان الاستقرار على المدي الطويل.
- ينبغي أن يتم التنسيق بين كل من: الجهاز المصرفي(البنك المركزي و البنوك التجارية) وشركات الاتصالات وكذلك شركات التوزيع وذلك لضمان وصول الخدمات المصرفية لكل مكان في الجمهورية.

قائمة المراجع:

أولاً المراجع باللغة العربية:

- أبو نار، محمد (٢٠٢٢)،الشمول المالي نحو تحقيق التنمية المستدامة و خطوات مصر لتحقيقه، *الموقع الرسمي لمجلة مصرفيون* https://masrafeyoun.ebi.gov.eg/category/essay/، ١٢ يناير ٢٠٢٢.
- البكل، أحمد سعيد- الحداد، إيمان فاروق(٢٠٢٢)، الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، *مجلة كلية السياسة و الاقتصاد* المجلد ١٥ العدد ١٤ جامعة بني سويف، مصر.
- البنا، نانسي ، ٢٠١٧، الشمول المالي نحو التحول للاقتصاد الرقمي، *الهيئة العامة للاستعلامات* ، http://www.sis.gov.eg/Story/164726?lang=ar ، ١٧ إبريل ٢٠١٧.
- الشرفا، ياسر عبد طه - عجور، حنين محمد بدر. دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء)دراسة حالة_البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، *المجلة العالمية للاقتصاد و الإدارة* المجلد(٦) العدد(١)، يناير ٢٠١٩-مركز رفاد للدراسات و البحوث-الأردن.
- الشمرى، أرشد-عبدالأمير، جاسم (٢٠١٨). الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاح الإستراتيجي للمنظمات الخدمية: دراسة استطلاعية لعينة من القطاع المصرفي في الخاص العراقي.*مجلة الكلية الإسلامية الجامعة*، المجلد ١٢ العدد ٤٩.
- العراقي، بشار احمد- النعمة،سمير فخري،٢٠١٩،المحددات الرئيسة للشمول المالي في البلدان العربية، *المجلة العراقية للعلوم الإدارية* المجلد ١٥ العدد ٦٠ جامعة كربلاء-العراق.
- العراقي، بشار أحمد – النعيمى، زهراء أحمد (٢٠١٨)، الشمول المالي و أثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، *مجلة جامعة جيهان العلمية*، أربيل-العراق.
- أنور، إيمان إسماعيل -٢٠٢١، دور الشمول المالي في تعزيز الإدخار، *مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية*، جامعة مدينة السادات، المجلد ٧ العدد ١ .
- برنيه، يسر؛ عبيد، رامي؛ أعطيه، حبيب (٢٠١٩). الشمول المالي في الدول العربية؛ الجهود والسياسات والتجارب، *الإمارات: صندوق النقد العربي*.

- بقبق ليلي أسمهان(٢٠٢٢)، أثر الشمول المالي المصرفي على النمو الاقتصادي ، البطالة و الفقر في الجزائر دراسة قياسية (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا* ، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف- الجزائر، المجلد ١٨ العدد ٢٩.
- بن رجب، جلال الدين (٢٠١٨)، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية *الإمارات: صندوق النقد العربي*.
- بولصنام محمد، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، *مجلة المعيار*-المجلد١٢ العدد٢ ديسمبر ٢٠٢١ ، جامعة تيسمسيلت-الجزائر.
- سعدوني، محمد محروس (٢٠٢١)، الشمول المالي و أثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، *مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية* كلية الحقوق جامعة المنوفية المجلد ٥٢، العدد ٤ العدد ١، مايو ٢٠٢١.
- معهد الدراسات المصرفية،(٢٠١٦)، "الشمول المالي"، *إضاءات مالية ومصرفية*، الكويت.
- مشروع التحول الى الاقتصاد الرقمي في مصر، *اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر*، فبراير ٢٠١٦ ، برعاية مركز المشروعات الدولية الخاصة، مصر.

ثانيًا المراجع باللغة الإنجليزية:

- Abeer R. and Noura E., (2019), "'The Determinants of Financial Inclusion in Egypt", *International Journal of Financial Research*, Vol. 11, No. 1.
- Alfred H., and Jansen S., (2010), "Financial Inclusion and Financial Stability: Current Policy Issues", *Asian Development Bank Institute*, ADBI Working Paper Series, No. 259, p.25.
- CGAP & The Arab Monetary Fund, (2017),"Financial Inclusion Measurement in the Arab World", op. cit.
- Cynthia O. and Onyeiwu C, (2019), The Impact of Financial Innovation On Economic Growth In Nigeria, *International Journal of Economics, Commerce and Management*, United Kingdom ISSN 2348 0386 Vol. VII, Issue 8, August.

- Demirguc-Kunt A. and Levine R. (2008) "Finance Financial sector policies, and Long Run Growth" M. sperce *Growth commission Background paper*, No 11 Washington, D. C. world Bank.
- Kim, D. W., Yu, J. S., & Hassan, M. K. (2018). Financial inclusion and economic growth in OIC countries. *Research in International Business and Finance*, *43*, 1-14.
- Vo, A. T., Van, L. T. H., Vo, D. H., & McAleer, M. (2019). Financial inclusion and macroeconomic stability in emerging and frontier markets. *Annals of Financial Economics*, *14*(02), 1950008.
- Ashraf, N., Aycinena, D., Martinez, C., & Yang, D. (2011). *Remittances and the problem of control: A field experiment among migrants from El Salvador* (No. 341). Working Paper.
- Niankara, I., & Muqattash, R. (2018). Financial inclusion, saving and borrowing behaviors in the United Arab Emirates and the United States: A comparative Analysis.
- Oranu, C. O., Onah, O. G., & Nkhonjera, E. (2020). Informal Saving Group: A Pathway to Financial Inclusion among Rural Women in Nigeria. *Asian Journal of Agricultural Extension, Economics & Sociology*, *38*(12), 22-30.
- Shrestha, R., & Nursamsu, S. (2021). Financial inclusion and savings in Indonesia. In *Financial Inclusion in Asia and Beyond* (pp. 227-250).
- Takyi, P. O., Sorkpor, C., & Asante, G. N. (2022). Mobile money for financial inclusion and saving practices: empirical evidence from Ghana. *Journal of Economic and Administrative Sciences*, (ahead-of-print).

ملحق الجداول الإحصائية:

جدول رقم (١٢) يوضح نتائج اختبار (P.P) في المستوى لمعرفة استقرار السلاسل الزمنية

الحالة	المتغير	القيمة المحسوبة (t)	p-value	القرار
المستوى	Sav	0.1797	-1.2832	غير مستقر
	F_1	0.198	0.7372	غير مستقر
	F_2	-0.3259	0.5600	غير مستقر
	F_3	-1.7674	0.0034	مستقر
الفرق الأول	Sav	-1.6725	0.0087	مستقر
	F_1	-1.7816	0.0014	مستقر
	F_2	-1.2613	0.0062	مستقر
	F_3	-1.6117	0.0008	مستقر

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً برنامج Eviews 12.

جدول رقم(١٣) نتائج اختبار الحدود

القيم الحرجةِ / مستوى المعنوية	F-statistic=7.163116* K=3	
	I(0)	I(1)
%١٠	3.77	2.72
%٥	4.35	3.23
%١	5.61	4.29

المصدر: أعد بواسطة الباحث بالاعتماد على مصادر بيانات المتغيرات وباستخدام برنامج Eviews 12.
*** معنوي عند ١% ، ** معنوي عند ٥% ، *** معنوي عند ١٠% .**

جدول رقم(١٤) : نتائج الاختبارات التشخيصية للنماذج المقدرة

اختبارات فحص البواقي و توصيف النموذج	الأجل الطويل		الأجل القصير	
	F-statistic	P-Value	F-	P-Value
Breusch-Godfrey Serial correlation	1.35122	0.38135	1.059053	0.3546
Heteroskedasiticity Test: Breush-	0.830165	0.5727	1.287287	0.30000
Normality test of residuals Jarque-	1.102691	0.576174	0.628635	0.730287
Ramsey Reset test****	1.259148	0.2734	1.224792	0.2809

المصدر: أعد بواسطة الباحث بالاعتماد على مصادر بيانات المتغيرات وباستخدام برنامج Eviews 12.
*** الفرض العدم للاختبار هو عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي ، ** الفرض العدم للاختبار هو ثبات تباين الخطأ العشوائي.**
***** الفرض العدم للاختبار أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً ، **** الفرض العدم للاختبار هو صحة توصيف النموذج.**

جدول رقم (١٥) يوضح معدل الإدخار و مؤشرات الشمول المالي المستخدمة

Year	Commercial Bank Branches (per 100,000 adults)	Automated Teller Machines (ATMs) (per 100,000 adults)	Depositors with Commercial Banks (per 1,000 adults)	Borrowers from Commercial Banks (per 1,000 adults)	M2	Domestic Credit to Private sector (% of GDP)	SAV(%GDP)
2004	3.80	2.65	268.27	37.71	96.68	54.04	21.11
2005	3.81	3.34	278.46	39.07	97.14	51.17	21.84
2006	3.92	4.44	288.66	37.76	97.39	49.29	22.98
2007	4.21	5.42	298.85	52.16	96.21	45.52	23.56
2008	4.46	6.48	309.05	68.09	88.40	42.80	23.62
2009	4.58	7.69	319.24	69.63	83.16	36.09	16.84
2010	4.61	8.64	329.44	77.97	80.75	33.07	17.95
2011	4.62	9.22	351.85	77.28	75.79	31.15	16.87
2012	4.57	10.32	364.37	77.88	69.72	27.39	12.88
2013	4.56	10.94	370.84	105.99	74.61	26.22	13.68
2014	4.56	12.06	355.85	100.09	75.44	25.61	11.88
2015	4.61	13.70	366.59	101.35	77.99	26.32	9.59
2016	4.74	15.69	379.76	108.24	98.14	34.13	9.71
2017	4.88	17.71	382.19	103.53	92.30	28.52	10.36
2018	4.99	18.72	391.94	116.91	81.77	25.55	13.89
2019	6.64	20.07	411.87	123.51	77.23	24.02	15.18
2020	6.76	22.06	479.85	123.66	84.04	27.10	11.12

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.